

ترقية الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست طريقاً باتجاه واحد

مارينا أوتاي

باحث أول ومديرة برنامج الشرق الأوسط

خلاصة

- تتعرض الولايات المتحدة إلى حمأة ضغوط لإحياء جهود ترقية الديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن الزخم لتحقيق الإصلاح السياسي توقف في معظم المنطقة. فأحزاب المعارضة في حالة انحسار، والحكومات تقبض بحزم على زمام السلطة أكثر من أي وقت مضى. وفي حين باتت أشكال جديدة من عملية الحراك الساعي للتغيير، على غرار الاحتجاجات العمالية والكمّ المتنامي من المدونات واسعة الانتشار والمنتقدة للحكومات ولأحزاب المعارضة، إلا أنه يبقى على هذه الأشكال إثبات فعاليتها كوسيلة لدفع القادة إلى تغيير سياسات قائمة منذ أمد طويل.
- تعود المرة الأخيرة التي واجهت فيها إدارة أميركية ظروفاً غير مؤاتية كهذه لترقية الإصلاحات السياسية، إلى أكثر من 30 عاماً، حين دشنت عملية هلسنكي إبان الحرب الباردة. وقد علمتنا تلك التجربة أنه على الولايات المتحدة منح المحاورين المتمنعين شيئاً يريدونه، إذا ما كانت تتوقع منهم الانخراط في مسائل قد يُفضّلون عدم طرحها. لذا، وإذا ما كانت واشنطن تريد من البلدان العربية مناقشة المبادئ الديمقراطية العالمية التي ينبغي أن تستند إليها أنظمتها السياسية، يتعين عليها أن تكون هي مستعدة لمناقشة المبادئ العالمية التي يجب أن تُشكل أساس سياساتها الشرق أوسطية.

والحال أنه يجب الانقلاب على مسألة الإصلاح السياسي، لأن العديد من البلدان العربية - المزودة بأنظمة سياسية مُتخثرة تخدم بشكل أفضل الحفاظ على الوضع الراهن بدل أن تُوفّر حلولاً لمشاكل جديدة - تواجه مشاكل جمة. والأمر هنا لا يتعلق بنقص الديمقراطية أو إهمال حقوق الإنسان اللذين يجعلان من الأنظمة السياسية العربية بمثابة إشكالية، على الرغم من أهمية هاتين المسألتين، بل أيضاً بعدم قدرة العديد من الحكومات على الاستجابة إلى الأزمات التي تلوح في الأفق. لابل في الحالات القصوى، ولاسيما في حالة اليمن، يمكن ربط تحقيق الإصلاح السياسي بمسألة بقاء الدولة.

لاينبغي على إدارة أوباما الانقلاب على مسألة

لاتزال مسألة ترقية الديمقراطية، أ وحتى النزول اليسير من جهود تحقيق إصلاح سياسي، غائبة حتى الآن عن توجهات إدارة أوباما الشرق أوسطية. فالإدارة ركزت على القضايا الأصعب أولاً، بوصفها ضرورة كما في حالة إيران وأفغانستان، وبوصفها اختياراً كما في حالة عملية السلام العربي - الإسرائيلي. أما عملينا الإصلاح السياسي والديمقراطية، فقد تم إرجاؤهما. إلا أن هذا يُحتمل أن يتغير الآن، بفعل المناشادات من قِبَل المجتمع السياسي الأميركي، والمنشقين العرب، والمنظمات غير الحكومية الشرق أوسطية والدولية، التي تضغط على الإدارة لكي تتحرك، أولكي تُفصح على الأقل، عما يتجاوز التصريحات المنمّقة التي تضمّنها خطاب الرئيس في القاهرة في حزيران/يونيو 2009.

تؤدي ثمرها، حيث فازت جميع الأحزاب الإسلامية المشاركة بمقاعد برلمانية. لابل حصلت هذه الأحزاب في الجزائر، ولبنان، والكويت، واليمن، على حقائب وزارية، وشكلت الحكومة في فلسطين إلى حين وضع الضغط الخارجي حداً لهذه التجربة.

بحلول نهاية العقد المنصرم، تحول هذا المسار في الاتجاه المعاكس. فقد أسفرت الانتخابات البرلمانية أو المحلية التي جرت مؤخراً في بلدان تختلف عن بعضها بعضاً مثل المغرب، والأردن، ومصر، والكويت، عن خسائر إسلامية. ثم أن المنظمات التي كانت على قناعة قبل سنوات قليلة بأن سلطتها ستواصل النمو، بدأت تُبدي قلقاً حيال استمرار وجودها نفسه. هذا الارتكاس نجم جزئياً عن الحقيقة بأن العديد من الأنظمة الحاكمة التي تصبو إلى الحفاظ على تماسك سلطتها، فاقمت من وتيرة قمع خصومها الأقوى، ضاربة على وتر التطرف الإسلامي والإرهاب. علاوة على ذلك، لم يكن في حوزة الأحزاب الإسلامية الشيء الكثير لتُظهره كثمرة لمشاركتها: صحيح أنها نالت التمثيل، إلا أنها لاتملك تأثيراً على السياسات العامة، نظراً إلى صغر حجم ممثليها وإلى عدم امتلاكها الخبرة في مجال صياغة السياسات. إضافة إلى ذلك، شرع بعض أتباعها في توجيه أصابع الاتهام إليها بأنها تخلت عن المبادئ الإسلامية لصالح تحقيق المكاسب السياسية. والحصيلة أن الأحزاب الإسلامية شهدت تراجعاً في منسوب تأييدها.

أخيراً، لم تحظ الأحزاب الإسلامية البتة باعتراف الولايات المتحدة وأوروبا على أنها قوى سياسية شرعية. وحتى أكثر الأحزاب الإسلامية اعتدالاً، على غرار حزب العدالة والتنمية المغربي، بقيت إلى حد ما موضع شبهة، إذ أن المخاوف الغربية من أن الأحزاب الإسلامية تُشارك في العملية الديمقراطية لأسباب تكتيكية فقط، وأنها قد تسعى إلى فرض دولة إسلامية إذا ما فازت، لم تتبدد أبداً. لذا، فإن القصة الزاخرة للتجربة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي (الخوف من تحقيق الإسلاميين فوزاً انتخابياً في العام 1992، دفع الجيش إلى الاستيلاء على السلطة، ما أطلق شرارة سنوات من الصراع الذي شهد قتالاً وحشياً بين الإسلاميين وبين قوات الأمن) لاتزال تلقي بظلالها على فهم الغرب للحركات الإسلامية. وهكذا، حين حصلت جماعة

الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط من خلال العودة إلى ترقية الديمقراطية وفق الخطوط التي أتبعها الرئيس بوش. فقد خلف مَزَجُ بوش بين الخطابات المدوية، والتهديدات المبطنة بإطاحة الأنظمة، والبرامج العملائية المتواضعة للغاية على الأرض، حفنة من التغييرات المموسة وقدرًا كبيراً من انعدام الثقة. لابل ثمة أهم من ذلك وهو أن الأحوال السياسية في المنطقة باتت مُختلفة جوهرياً الآن، إذ أدت ثلاثة تطورات على وجه التحديد إلى تغيير المشهد السياسي: الأول هو التغييرات الحاصلة داخل الحركات الإسلامية التي كانت طيلة العقد المنصرم بمثابة المعارضة السياسية الوحيدة في البلدان العربية. والثاني هو تزايد عجز المؤسسات والمنظمات السياسية القائمة عن التقاط الاستياء والمطالبات الشعبية بالتغيير والتعبير عنها. فالمواطنون ليسوا غير مبالين سياسياً، لابل هم يتجاوزون حدود السياسات التقليدية في معرض تعبيرهم عن مطالبهم واستيائهم. أما التطور الثالث، فهو تفاقم هشاشة عدد قليل من الدول العربية، وتزايد عدم كفاية الأنظمة السياسية الحالية لممارسة حكم فعال في البلدان التي تشهد تغييراً.

الحركات الإسلامية

إبان تسعينيات القرن المنصرم والنصف الأول من العقد الحالي، كانت الأحزاب الإسلامية لاعباً رئيساً في العديد من البلدان العربية. وخلال هذه الفترة، شهدت هذه الأحزاب تحولاً عميقاً، إذ اختارت المشاركة في العملية السياسية الشرعية في بلدانها، وهو قرار تطلب تأقلاً إيدولوجياً رئيساً من جانبها: الاعتراف بشرعية دولها المعنية، وبالتالي التخلي الضمني عن هدف توحيد الأمة تحت راية حكومة واحدة؛ وقبول التعددية، وبالتالي حتمية التوصل إلى حلول وسط. والحال أن هذا لم يكن تحولاً سهلاً ولا كاملاً أيضاً، ولا يزال ثمة مناطق إيدولوجية رمادية، كما تتواصل الصراعات الداخلية في جميع هذه الحركات. بيد أن الحركات الإسلامية في ثمانية بلدان عربية (المغرب، الجزائر، مصر، لبنان، الأردن، الكويت، البحرين، اليمن) إضافة إلى فلسطين، حققت الانتقال نحو المشاركة ودخلت المعترك السياسي. وقد أظهرت سلسلة من الانتخابات التي جرت في النصف الأول من العقد الحالي أن هذه الاستراتيجية



مارينا أوتاوي

متخصصة في قضايا الديمقراطية وإعادة الإعمار في فترة مابعد الصراعات، مع تركيز خاص على مشاكل التحول السياسي في الشرق الأوسط وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان والبلقان والدول الإفريقية. أوتاوي هي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وكبير باحثين في برنامج الديمقراطية وحكم القانون الذي يحلل كلاً من وضع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ومساعي الولايات المتحدة وغيرها من الدول لترقية الديمقراطية. قبيل انضمامها إلى المؤسسة، أجرت أوتاوي أبحاثاً لسنوات عدة في إفريقيا والشرق الأوسط، ودرست في جامعة أديس أبابا، وجامعة زامبيا، والجامعة الأميركية في القاهرة، وجامعة Witwatersrand في جنوب إفريقيا. وتنعكس تجربتها البحثية المعمّقة من خلال إصداراتها التي تتضمن تأليف تسعة كتب وتحرير ستة. وقد نشر آخر كتبها بعنوان Getting to Pluralism: Political Actors in the Arab World (قامت بتحريره بالتعاون مع عمرو حمزاوي)، في أيلول/سبتمبر 2009.

المجتمع. وفي هذه الأثناء، تشهد المجموعات السلفية، التي يلتزم أعضاؤها الممارسات الإسلامية الصارمة في حياتهم الخاصة، نمواً مطرداً. وعلى الرغم من صعوبة توثيق انتشار السلفية الاجتماعية، ناهيك عن تحديد

تبدو العمليات والمنظمات السياسية الرسمية في بلدان عربية عدة غير ذي جدوى، على نحو مطرد... وبدأ المواطنون يتحولون نحو أساليب بديلة للتعبير عن رغبتهم في التغيير.

حجمها لأن هذه المجموعات تنزع إلى أن تكون صغيرة ومُجزأة، إلا أنها باتت ظاهرة أكثر وضوحاً. صحيح أن السلفية الاجتماعية لا تُشكّل خطراً سياسياً في حد ذاتها بما أنها تُركّز على السلوك الفردي، إلا أنه يمكنها بسهولة حيازة تلاوين سياسية فيما هي تنتشر، كما حدث في المغرب حين أصبحت منظمة العدل والإحسان، التي يُفترض أنها منظمة إسلامية غير سياسية، تُقارب على أنها قوة سياسية رئيسة مُحتملة تنتظر الفرصة الملائمة.

ما بعد السياسات التقليدية

تبدو العمليات والمنظمات السياسية الرسمية في بلدان عربية عدة غير ذي جدوى، على نحو مطرد. إذ يُظهر الإقبال الضعيف على الاقتراع أن الشعب لا ينسج أوهاماً حول الانتخابات والأحزاب، بما فيها على نحو متزايد تلك الإسلامية. وعلى الرغم من صعوبة العثور على أرقام دقيقة، حيث تُبالغ الحكومات عادة في شأن نسب المشاركة في الاقتراع فيما تُبالغ مجموعات المعارضة في الاتجاه المعاكس، إلا أنه ليس ثمة شك بأن الإقبال على الاقتراع ضعيف.

وهكذا، بدأ المواطنون يتحولون نحو أساليب بديلة للتعبير عن رغبتهم في التغيير. فهُمْ يُعبّرون بأطراد عن استيائهم ليس من خلال المنظمات السياسية بل عبر المنظمات غير الحكومية، والمدونات، والشبكات غير الرسمية المنتشرة في وسائل الإعلام الاجتماعية. الأثر الفوري لذلك قد يكون مذهلاً في بعض الأحيان، حيث تمكّن مستخدمو موقع فايسبوك المصريون من تنظيم إضراب عام في نيسان/أبريل 2008. هذا الإضراب،

الإخوان المسلمين المصرية على 20 في المئة من المقاعد في انتخابات العام 2005 البرلمانية، فسّرت الولايات المتحدة الحضور المتجدد لمعارضة في البرلمان على أنه نكسة وليس مكسباً للديمقراطية. وحين فازت حماس في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006 في انتخابات اعتبرت من قِبَل جميع المراقبين حرة وعادلة بشكل استثنائي، رفضت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية التعاطي مع الحكومة الجديدة ما لم تعترف حماس على الفور بشرعية دولة إسرائيل، لابل قامت بدلاً من ذلك بفرض عقوبات عليها. وهذا دشّن عملية دمّرت أي مظهر من مظاهر الشرعية الدستورية في فلسطين، وأدّى إلى شرح أثبت إلى الآن أنه عصي على الرأب بين حماس وفتح، وبين قطاع غزة والضفة الغربية.

والواقع أن التضعف الحالي للأحزاب الإسلامية التي سعت إلى المشاركة في النظام السياسي، ليس تطوراً إيجابياً بالنسبة إلى مستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي. إذ بسبب عدم فعالية المعارضة العلمانية إلى حد كبير في كل مكان تقريباً، فإن تضعف الأحزاب الإسلامية يعني إضعاف المعارضة برمتها، وبالتالي ليس من المحتمل أن تُبادر الحكومات إلى الإصلاح ما لم تُواجه ضغوطاً ومطالب داخلية. كذلك، ثمة صراع على النفوذ يدور داخل العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية - في الأردن، ومصر، والجزائر، على سبيل المثال - حيث يُواجه الإصلاحيون خطر التهميش. وفي حين لم يُقَم أي حزب بالتراجع عن قرار المشاركة في العملية السياسية الشرعية، إلا أن بعض هذه الأحزاب تتداول إمكانية مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة. هذا ما يحدث مثلاً في جمعية الوفاق في البحرين، فيما قد يُمنع الإخوان المسلمون المصريون من المشاركة بموجب قانون انتخابي جديد.

قد يُجادل البعض بأن هذا يُشكّل «تخلّصاً جيداً» من المشكلة، بيد أن الأمر ليس على هذا النحو لأن الناخبين السابقين المنتورين الذين يدعمون الحركات الإسلامية، لا ينقلبون إلى ليبراليين علمانيين. فالعديد منهم يبتعدون ببساطة عن السياسة، كما يبدو جلياً من خلال الإقبال الضعيف للغاية على الاقتراع في معظم الانتخابات. كما أن البعض يعودون إلى المعتقدات المبكرة للأنموذج الأصلي للحركة الإسلامية، أي جماعة الإخوان المسلمين، ويُركّزون مجدداً على الدعوة - أي على مشروع أسلمة

ترابط واضح بين خيار المرء التكنولوجي وبين خياراته الاجتماعية - السياسية المُفضَّلة.

هذه الحيوية في الفُسحة الواسعة من السياسات غير التقليدية تقف على طرفي نقيض مع العملية السياسية الرسمية، حيث المعارضة مكمومة الفم، وحيث تُحكّم الحكومات قبضتها بحزم على السلطة، فيما الشعب يبدو لامبال. لذلك، يستحق ازدهار السياسات غير التقليدية المُتأبعة الوثيقة، على رغم أن الأهمية بعيدة المدى لهذه السياسات لاتزال عصيّة على التوقُّع وربما يكون أيضاً من السهل المغالاة في تقييمها. صحيح أنه ليس ثمة شك في أن الاختمار حقيقي، إلا أنه ليس في مقدور أحد الحكم حقاً بأنه سيدوم، إذ يُمكن للمدوّنين ومستخدمي موقع فايسبوك الشبان أن يهدأوا وأن يُركّزوا على حياتهم الشخصية في المستقبل، كما فعل معظم الناشطين الطالبين في الأيام الخوالي. ثم أن واقع اختلاف تكنولوجيا الاحتجاج اليوم عما كانت عليه في الماضي، لايعني بالضرورة أن الحراك الساعي للتغيير الجديد سيثبت أنه أكثر ديمومة. لكن، ومن ناحية أخرى، قد يُثبت هذا الحراك بالفعل أنه بمثابة منحى بعيد المدى قد يُعيد تشكيل معالم المشهد السياسي في بعض البلدان.

يتعيّن على هذا الحراك، إذا ما أراد تحقيق تأثير مُستدام، أن ينأى بنفسه عن الاحتجاج وأن يُقيم صلة وصل مع سياسات البلد العادية، أي مع العمليات التي تُوزّع السلطة وتراقب عمل الحكومات والمؤسسات. ففي معظم البلدان العربية، للسياسات مكوّن انتخابي قوي، وفي معظم الأحيان، تجري الانتخابات بانتظام في جميع

على غرار جميع الإضرابات العامة، لم يُدْم طويلاً، كما فشلت محاولة تكرار هذا الإنجاز في السنة التالية، بيد أنه مع ذلك نُفِّذ من دون مساعدة الأحزاب السياسية أونقابات العمّال. والحال أن مصر لأتُشكّل المثال الوحيد على الحراك الساعي للتغيير. إذ يجد الاستياء الاجتماعي والاقتصادي في بلدان عدة في شمال إفريقيا والمشرق العربي تعبيراً عنه على نحو مطّرد في كلّ من الإضرابات غير المُصرّح بها نقابياً والتظاهرات التي يُنظّمها ناشطون محليون، وليس نقابات العمّال أو الأحزاب السياسية.

بدورهم، يُوجّه المدوّنون الانتقادات ليس إلى الحكومة وحسب، بل أيضاً إلى الأحزاب السياسية، ومن ضمنها الإسلامية. ثم أن جماعة الإخوان المسلمين لديها مدوّنها. لكن، وعلى عكس الافتراض الشائع

بالنسبة إلى أولئك الذين يتطلّعون إلى التغيير كما إلى خصوم النظام، ثمة خياران اثنان لا ثالث لهما: المشاركة في الانتخابات أو اللجوء إلى العنف.

بأن الأعضاء الياضين الذين يستخدمون التكنولوجيا الحديثة، يُمثّلون بالضرورة تعبيراً أكثر عصرية عن الإسلام ويضغطون لتحقيق الإصلاح في منظماتهم ومجتمعاتهم، فإن العديدين منهم يتوقون بدلاً من ذلك إلى تحقيق صفاء إيديولوجي أكبر. لذا، ليس ثمة

نسب الإقبال على الاقتراع في الانتخابات البرلمانية

كادر

مصر	23 %	(2005)
المغرب	51.61 %	(2002)
الأردن	58.80 %	(2003)
الكويت	65 %	(2006)
البحرين	53 %	(2003)
	37 %	(2007)
	42 %	(2009)
	50 %	(2009)
	72 %	(2007)

من البلدان العربية تُعاني ليس من عجز ديمقراطي حاد وحسب، كما أشارت تقارير التنمية البشرية العربية المُتتالية، بل أيضاً من عجز عن الحكم بفعالية. وهذا الوضع يزداد سوءاً. العجز الديمقراطي هو مشكلة عامة على امتداد المنطقة، لكن ثمة تلاوين هامة في كل من نوع ومدى ضعف الحوكمة. ففي بعض البلدان، ولاسيما في الخليج، لم يترافق التحوّل السريع للاقتصاد والمجتمع مع تحوّل سريع مواز في أنظمة الحوكمة، ما خلق توترات لم يكن ثمة مفر منها. وفي مجموعة واسعة أخرى من البلدان، هناك لاتوازن خطير بين قدرة الحكومة على

البلدان العربية خارج الخليج (وحتى في الخليج، تُشكّل الكويت استثناء حيث يوجد فيها نظام قوي يعتمد على الانتخابات، على رغم أنه غير مستقرّ، وبرلمان يُعتبر الأكثر نشاطاً في المنطقة العربية). لكن، مع ذلك، تبقى الأنظمة الحاكمة في سدة السلطة، بعد انتخابات تلو الأخرى، ليس بسبب الدعم الشعبي بل من خلال مزيج من القمع والمحسوبيات والتلاعب بنتائج الانتخابات. ولذا، وبالنسبة إلى أولئك الذين يتطلعون إلى التغيير كما إلى خصوم النظام، ثمة خياران اثنان لاثالث لهما: المشاركة في الانتخابات أو اللجوء إلى العنف. بيد أن عدداً قليلاً من المنظّمات تلجأ إلى العنف، ولا يبدو في معظم البلدان أن الأشخاص الذين تقع قُرعتهم على هذا الخيار يزدادون قوة، أو ليس بعد على الأقل. وهذا يعني أنه يتوجّب في مرحلة معيّنة على أولئك الذين يسعون إلى التغيير، إقامة صلة وصل مع عملية السياسات العادية ومحاولة التأثير في الانتخابات. وإلى الآن، ليس ثمة دليل على أن الأشخاص الذين سعوا إلى منافذ جديدة للتعبير عن استيائهم ومعارضتهم، على استعداد للعودة إلى النشاط السياسي التقليدي. وهذا ما يجعل من المشهد السياسي في البلدان العربية أرضاً وعرة حقاً بالنسبة إلى الإصلاح السياسي.

هشاشة الدولة والأنظمة السياسية غير الملائمة

المسألة الأخيرة التي يتعيّن على إدارة أوباما أخذها في الحسبان، إذا ما أرادت تدشين مشروع ذي صدقية وطويل الأمد لدفع الإصلاح السياسي، هي أن العديد

بكلمات أخرى، مشاكل الإصلاح السياسي تتخطى مسألة الديمقراطية بأشواط. ولذا، ينبغي على الجهود الجديدة للانخراط مع العالم العربي أن تضع الديمقراطية في سياق أوسع.

السيطرة بالمعنى السلبي - أي الحؤول دون حدوث الأشياء التي ترفضها - وبين قدرتها على تحسين الأداء الاقتصادي أو توفير الخدمات المطلوبة. وهذه مشكلة عامة في بلدان مثل الجزائر، وليبيا، ومصر، وسورية، أي: أنظمة سلطوية قوية، لكن حوكمة غير فعّالة. لا يجب أن يتوهم أحد بأن الانفتاحات الديمقراطية في بلدان كهذه يمكن أن تؤدي إلى حوكمة أفضل: فالأنظمة التي تُواجه انتخابات تنافسية، تتعرّض إلى الضغوط لتحقيق شيء ما لمواطنيها بهدف الحفاظ على دعمهم.

عدد المقاعد التي فازت بها الأحزاب الإسلامية

المغرب (حزب العدالة والتنمية)	9 (1997)	42 (2002)	46 (2006) *
مصر (جماعة الإخوان المسلمين)	17 (1999)	88 (2005)	
الكويت (الحركة الدستورية الإسلامية)	6 (2006)	1 (2009)	
الأردن (جبهة العمل الإسلامي)	17 (2003)	6 (2007)	

* إن عدد المقاعد التي فاز بها حزب العدالة والتنمية في انتخابات العام 2006 مُضلل، إذ خسر الحزب مليون

صوتاً بالمقارنة مع العام 2000.

عملية السلام العربية - الإسرائيلية وفي المفاوضات مع إيران، أن يتجاهل مسألة الإصلاح السياسي. بيد أن الأمل في تحقيق اختراقات سريعة تبدد لصالح الاعتقاد الواثق بأن هذه المسائل ستتطلب مجهوداً طويلاً وصعباً، كما أن نتائجها ليست مضمونة في خاتمة المطاف. وهكذا، باتت الصحافة العربية حالياً تُشكك علناً في تصميم أوباما على تغيير السياسات العامة الأميركية في المنطقة، وتشجب إذعانه للحكومة الإسرائيلية. وبالتالي، لم تُعدّ المسألة سوى مسألة وقت قبل أن تبدأ هذه الصحافة بالادعاء بأنه تخطى أيضاً عن أجندة الإصلاح السياسي. علاوة على ذلك، ثمة قلق متجدد من أن البلدان التي تُعاني من مشكلات كبيرة مع حكومات متكلسة، على غرار مصر والمملكة العربية السعودية، قد تواجه قريباً أزمتاً مالم تُبادر في اتخاذ خطوات تصحيحية.

إن الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة للترويج للإصلاح السياسي منذ نهاية الحرب الباردة، كانت مُصمّمة لظروف مختلفة وواعدة أكثر. بيد أن البرامج التي وُضعت لدعم وتعزيز الحكومات الديمقراطية المُشكلة حديثاً لاتنطبق بالتأكيد على الشرق الأوسط، حيث الأنظمة الحاكمة تُمسك بحزم بزمام السلطة حتى أكثر مما كانت تفعل قبل سنوات قليلة خلت. لذا، لا جدوى من تعزيز البرلمانات طالما بقيت تحت سيطرة أنصار الحكومات أو ممن تُعيّنهم، أو العمل على تحسين استقلالية السلطة القضائية فيما تُثقل المحاكمات الحساسة إلى محاكم خاصة بموجب قوانين الطوارئ.

كذلك، لا تُجدي هذه الأدوات كثيراً في البلدان التي لا تستطيع الحكومة فيها، وإن كانت سلطوية، بسط سيطرتها على مختلف أنحاء البلاد، وحيث الدولة في حد ذاتها مُهدّدة. فعلى المدى القصير، سيبقى على حكومة يمنية أكثر ديمقراطية، مُقاتلة التمرد في الشمال والانفصال في الجنوب. ثم أن الولايات المتحدة لا تملك سوى نفوذ محدود على بلدان عربية عدة. فالبرامج المُعدّة لحث الحكومات المُعتمدة على المساعدات والهشة نسبياً على فتح المجال السياسي، أقتنعت بعض القادة الإفريقيين بإجراء انتخابات تعددية بسبب حاجتهم إلى مساعدات اقتصادية متواصلة. بيد أن العديد من البلدان العربية لا تعتمد على المساعدات الأميركية، بل على العكس، الولايات المتحدة هي من يعتمد على نفض هذه البلدان. أما البلدان التي تتلقّى دفعات كبيرة من

بيد أن العديد من هذه البلدان تجد أنه من الأسهل تحقيق ذلك من خلال المحسوبيات والمبادرات الشعبية التي قد تجذب الأصوات لكنها تزيد البلد إفلاساً، بدلاً من التصدي إلى المشكلات الجديّة الكامنة.

وأخيراً، ثمة نماذج متفرقة من حالات ضعف شرعية الدولة والقدرة على الحوكمة، يهون أمامها العجز الديمقراطي: فاليمن يُواجه تمرداً خطيراً في الشمال

ما تستطيع الولايات المتحدة تقديمه إلى البلدان العربية كمقابل في عملية جدية لترقية الإصلاح السياسي، هو اتفاق حول المبادئ، والقوانين الدولية، والمواثيق التي تلتزم جميع الأطراف باحترامها.

وحركة انفصالية مُتنامية في الجنوب، وهو يبدو عاجزاً عن تدبير أمر مسألة شحّ مصادره المائية أو التخطيط لمواجهة النضوب المُتسارع لاحتياطياته النفطية. أما السودان، فهو مُنقسم أكثر من أي وقت مضى. ثم أن جميع الرهانات حول مستقبل العراق وفعالية حكومته تزعزعت بالتزامن مع تقلص الوجود الأميركي هناك. وبالتالي، معالجة مسألة العجز الديمقراطي قد لاتفعل الكثير على الأرجح لمساعدة هذه البلدان على تجنب احتمال الوصول إلى مرحلة الدولة الفاشلة.

بكلمات أخرى، مشاكل الإصلاح السياسي تتخطى مسألة الديمقراطية بأشواط. ولذا، ينبغي على الجهود الجديدة للانخراط مع العالم العربي أن تضع الديمقراطية في سياق أوسع.

أجندة واسعة

ستكون المسألة مسألة وقت فقط قبل أن تبدأ إدارة أوباما في السعي إلى إعادة إطلاق أجندة إصلاح سياسي في الشرق الأوسط. لابل انطلقت بالفعل بعض المناقشات في هذا الاتجاه على رغم أنه ليس ثمة دلائل بعد على تبلور مقاربة ما. ففي الشهور الأولى من فترة ولايته، كان يُمكن للرئيس أوباما، مدعوماً بمستوى شعبيته على امتداد العالم العربي ومن توقّعات تحقيق اختراق في

تمثل في الاعتراف الرسمي بحدود ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا. لقد كانت عملية هلسنكي بمثابة مشروع طموح للغاية يُغطّي مروحة واسعة من القضايا، ولا يتعيّن على إدارة أوباما القيام بجهد في نطاق مماثل. لكن، مع ذلك، ثمة دروس يمكن تعلّمها من عملية هلسنكي: الأول أن الولايات المتحدة لا تستطيع حمل الحكومات التي لا تشعر بتهديد داخلي على الانخراط في مناقشات جادة حول مسألة الإصلاح السياسي، ما لم تكن هي مستعدة لتقديم شيء في المقابل يكون هاماً للغاية بالنسبة إلى هذه الحكومات. الدرس الثاني، هو أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقرّر ماهية التغييرات التي يجب أن تحدث، بل هي تحتاج إلى التفاوض حول تفاهم ما.

ماستطيع الولايات المتحدة تقديمه إلى البلدان العربية كمقابل في عملية جدية لترقية الإصلاح السياسي، هو اتفاق حول المبادئ، والقوانين الدولية، والمواثيق التي تلتزم جميع الأطراف باحترامها. إذ لطالما اشتكت البلدان العربية من خرق الولايات المتحدة للعديد من المبادئ الدولية في سياساتها الشرق أوسطية. ويتمحور معظم النقد حول سياسات الولايات المتحدة العامة بصورة حتمية إزاء إسرائيل، على غرار التسامح الأميركي المزعوم مع الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين الدولية في ما يتعلق بقضية اللاجئين أو سلوك سلطات الاحتلال. بيد أن الحكومات العربية تثير التساؤلات أيضاً حيال التفسير الأميركي لتطبيق بنود اتفاقية جنيف على العراق أو غوانتانامو، وتتهم واشنطن بتطبيق معايير مختلفة على بلدان مختلفة (على سبيل المثال، اتهام الرئيس عمر البشير بارتكاب مجازر في السودان، مع السعي إلى دفن تقرير غولدستون الذي يزعم ارتكاب إسرائيل جرائم حرب خلال حرب غزة، وانتقاد البلدان العربية لعدم إجرائها انتخابات عادلة، تزامناً مع رفض الاعتراف بشرعية فوز حماس في فلسطين في انتخابات اعتُبرت على نطاق واسع عادلة).

هذا لا يعني أن الانتقادات الموجهة من البلدان العربية مبرّرة دوماً. لكن، إذا ما أرادت الولايات المتحدة إقناع الحكومات العربية بأن مطالبها بشأن تحقيق الإصلاح ليست تدخلاً مُفرضاً في شؤونها الداخلية بل تقييداً بالمبادئ العالمية، فمن المحتمل أكثر أن تنجح إذا ما كانت مستعدة لمناقشة أي من المبادئ العالمية يجب أن تطبق أيضاً على السياسات العامة الأميركية في الشرق

المساعدات الأميركية، فهي تردّ الجميل للولايات المتحدة من خلال التعاون في مجال برامج مكافحة الإرهاب أو تقديم التنازلات السياسية حيال إسرائيل. وبالتالي، من شأن تعليق المساعدات لهذه البلدان أن يُزعزع المصالح الأميركية.

من غير المرجّح أن يكون للحل الانكفائي في مجال ترقية الديمقراطية، عبر دعم منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، كبير أثر في بلدان نشطت في السنوات الأخيرة، وبدأب، على سنّ قوانين تسدّ المجال السياسي في وجه المنظمات المستقلة. وفي خاتمة المطاف، فإن المقاربة الأكثر راديكالية للديمقراطية والتي استخدمت في بعض الأوقات - تشجيع "ثورة مخملية" - لا تُشكّل حقاً خياراً سوى في بلد يتمتع أصلاً بمستوى عالٍ من الحراك الداخلي، بيد أن مثل هذا الحراك لا يتوافر في أي بلد عربي حالياً. وعلى أي حال، تبقى مسألة ما إذا كانت المساعدات الخارجية قد لعبت في أي وقت دوراً حاسماً في انتفاضات صربيا وأوكرانيا وجورجيا، مثار جدل ونقاش.

بكلمات أخرى، ليس ثمة سبيل واضح أمام الولايات المتحدة لترقية الإصلاح السياسي في العالم العربي. فهي يجب أن تضغط على الحكومات العربية، لكنها لا تملك السلطة لدفعها إلى فعل ما لا تريد فعله، كما ليست لديها السلطة المعنوية لإقناع الأنظمة بأن تتغير أولحظ المعارضة. وعلى رغم أن معدلات المقبولية الشعبية للولايات المتحدة تشهد ارتفاعاً من نسبة مادون العشرة في المئة التي انحدرت إليها في ظل إدارة بوش، إلا أنها تبقى مُنخفضة بشكل كبير. وهذا يعني أنه إذا ما كانت إدارة أوباما تأمل في إطلاق عملية جدية تُوفّر بصيص أمل بالتغيير، فعليها أن تُقدّم شيئاً ترى فيه الحكومات العربية ما يستحقّ عناء الاستجابة.

والحال أنه إذا ما أردنا العثور على وضع مُشابه، ولو قليلاً، سيكون من الضروري العودة إلى حقبة الحرب الباردة وإلى الأوضاع التي كانت سائدة في الكتلة الشيوعية حين جرى إطلاق العملية التي قادت إلى اتفاقية هلسنكي النهائية. فعلى غرار الحكومات العربية الآن، لم يكن الاتحاد السوفياتي يتن تحت وطأة ضغط داخلي لا يُقاوم للانخراط في حوار حول الإصلاح وحقوق الإنسان، وبالتالي ليس للانخراط في حوار من هذا النوع مع الولايات المتحدة. بيد أنه فعل ذلك لأن المقابل

الأوسط. ومن شأن فتح باب النقاش إزاء مسائل كهذه وإظهار الاستعداد لجعل السياسات العامة الخاصة بها متساوقة مع المبادئ التي تدعي أنها عالمية، أن يُوفّر للولايات المتحدة رافعة ما لدفع البلدان العربية إلى النظر في مكامن ضعفها الذاتية، وأن يُضفي وضوحاً في الرؤية وصدقية أكبر على السياسات العامة الأميركية. أما أي مسائل يجب أن تُطرح في حوار أميركي - عربي حول الإصلاح، وأي مبادئ قد يتعين على جميع البلدان الالتزام بها، فيجب أن يُشكّل هدف المفاوضات، تماماً كما كان الحال في هلسنكي.

ثمة بالطبع وسيلة أسهل بكثير لإدارة أوباما كي تظهر أن الولايات المتحدة لاتزال تهتم بتحقيق الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، وهي وسيلة ليس من شأنها أن تتطلب منها تعديل سياساتها العامة. إذ يُمكن لها أن تعود إلى حض الحكومات العربية على التغيير؛ وأن تُطلق مبادرات جديدة تتعلق بحقوق المرأة والتعليم؛ وحتى أن تصبح أكثر جرأة وأن تخوض غمار حوار مع الأحزاب الإسلامية. لكن، حين نضع الأوضاع السائدة في العالم العربي حالياً في الاعتبار، يُمكن أن نستنتج أن هكذا خطوات أيضاً لن تُحدث سوى فرق بسيط من دون أن تفعل شيئاً لإعادة ترميم صدقية الولايات المتحدة المتأكلة للغاية في مسألة الديمقراطية والإصلاح السياسي. فهي قد تُتيح لإدارة أوباما إعطاء حيزٍ لمسألة ترقية الديمقراطية المُدرجة على أجندتها، لكن من دون أن تُجز أي شيء آخر. لذا، إذا ما كنّا نعتقد بأن الإصلاح السياسي في العالم العربي هام ليس بالنسبة إلى خير المواطنين العرب وحسب، بل إلى استقرار المنطقة وأمن الولايات المتحدة، فإن مجرد منح هذه المسألة حيزاً لا يُعدّ خطوة كافية.

مؤسسة كارنيغي لا تتخذ عادة مواقف مؤسسية من

قضايا السياسات العامة.

والآراء المطروحة هنا لا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة أو

مسؤوليها أو موظفيها أو أمنائها.

© 2009 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. كل الحقوق

محفوظة.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مركز أبحاث لايتوخى الريح ومكّرس لتشجيع التعاون بين الأمم وتعزيز الأنخراط الدولي النشط للولايات المتحدة. تأسس المركز العام 1910 وهو لاحزبي يهدف إلى تحقيق نتائج عملية. وبناء على التأسيس الناجح لمركز كارنيغي في موسكو، أضافت المؤسسة إلى نشاطاتها مراكز جديدة في بيجينغ، وبيروت، وبروكسل، إضافة إلى مكاتبها القائمة في واشنطن وموسكو.

المصادر

للحصول على هذه الأوراق ومطبوعات أخرى زوروا الموقع: www.CarnegieEndowment.org/pubs

Democracy Promotion in the Middle East: Restoring Credibility. Marina Ottaway. Carnegie Endowment for International Peace. Policy Brief no. 60. June 2008. http://www.carnegieendowment.org/files/pb__60__ottaway__final.pdf.

Democracy Promotion During and After Bush. Thomas Carothers. Carnegie Endowment for International Peace. 2007. <http://www.carnegieendowment.org/files/democracy%5Fpromotion%5Fafter%5Fbush%5Ffinal%2Epdf>.

Egypt—Don't Give Up on Democracy Promotion. Michele Dunne. Amr Hamzawy. and Nathan Brown. Carnegie Endowment for International Peace. Policy Brief no. 52. June 2007. http://www.carnegieendowment.org/files/pb__52__egypt__final.pdf.

الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية. موريل أسبورغ. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ورقة رقم 14، 2009. <http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?>

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, DC 20036



تحليل سياسي